Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2957 - 3807
e ISSN: 2957-5699

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (106) المجلد (1) كانون الاول 2025

سياسة الولايات المتحدة الأميركية حيال برامج التسلح والبرنامج النووي الهندي حتى عام 1974

US Policy on Arms Programs and the Indian Nuclear Program until 1974

م.د أمجد علي عبيد أ.د ماهر مبدر عبد الكريم
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The Indian Atomic Energy Commission was established in 1948. India considered the nuclear program an important necessity that served two primary purposes. First, the program was an important component of successful development planning and electricity generation. Second, the nuclear program reflected the country's strength and prestige in the international community.

Although India was suffering from an economic crisis, embodied by the food crisis, Indian leaders, since the days of Prime Minister Nehru, believed that nuclear technology was a fundamental issue for India, especially since communist China was rapidly moving toward possessing nuclear weapons. This matter became a concern for Indian politicians, motivating them to adopt a policy based on possessing a nuclear deterrent force to restore balance with China

Email:

Published: 1- 12-2025

Keywords:

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تأسست هيأة الطاقة الذرية الهندية عام 1948 إذ عدت الهند ان البرنامج النووي ضرورة مهمة تخدم غرضين اساسين أولهما: يحتل البرنامج عنصر مهم للتخطيط التنموي الناجح ولتوليد الطاقة الكهربائية، وثانيهما: هو ما يمثله البرنامج النووي من انعكاس على قوة الدولة وهيبتها في المجتمع الدولي، بالرغم من ان الهند كانت تعاني من ازمة اقتصادية تجسدت في ازمة الغذاء الا ان الزعماء الهنود ومنذ أيام رئيس الوزراء نهرو اعتقدوا ان التكنولوجيا النووية تعد من القضايا الأساسية للهند ولاسيما ان الصين الشيوعية كانت ماضية وبخطى حثيثة لامتلاك السلاح النووي ذلك الامر شكل هاجساً لدى الساسة الهنود مما حفزهم على تبني سياسة تقوم على امتلاك قوة ردع نووية يمكن من خلالها إعادة التوازن مع الصين.

المقدمة

منذ ان اعلن عن استقلال الهند في آب 1947، شرعت الهند في اجراء الابحاث العلمية والصناعية وجاء ذلك في سياق انتهاج استراتيجية الاعتماد على الذات لمواكبة التقدم العلمي والتكنلوجي العالمي من جهة وضمان التفوق العسكري لاسيما مع جارتها باكستان بعدما طغى نمط التصعيد العسكري على العلاقات بين الدولتين التي نشأتا على اسس عقائدية ودينية ثبتها وغذاها الاستعمار البريطاني على طول مدة احتلاله للهند من جهة اخرى فضلاً عن خسارتها الحرب التي خاضتها مع الصين حول اقليم التبت عام 1962 وبسبب نشاط الصين في مجال بناء المفاعلات النووية والتي اسفرت عن تفجير القنبلة النووية الصينية عام 1964 مما كان دافعاً للهند لامتلاك السلاح النووي الامر الذي جعلها تسخر كل طاقاتها لإتمام هذا المشروع، لذلك عدت المسألة النووية واحدة من اصعب المشكلات بين الولايات المتحدة الاميركية والهند اذ كانت واشنطن تراقب عن كثب برنامج الهند النووي منذ عام 1950، وما تلاها لاسيما بعد تأسيس وزارة الطاقة الذرية في دلهي عام 1954، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الاميركية الى عرض عقد اتفاقية نووية مع الهند عام 1963 والتي تم التوقيع عليها 1964 وبموجب تلك الاتفاقية اصبح بإمكان الهند استيراد اليورانيوم المخصب من الولايات المتحدة الاميركية للثلاثين سنة القادمة مما جعل محطة تارابور من اهم المنشآت النووية المتطورة، وبالرغم من تأكيد الهند على الجانب السلمي لبرنامجها النووي ظاهرياً الا انها سعت الى الاهتمام بالجانب العسكري النووي واعطته اهمية قصوى لاسيما فبي مجال تطوير البرامج النووية العسكرية ونجحت في اجراء اول تجربة نووية لها في راجستان في 18 ايار 1974 وهو ما اثار حفيظة المجتمع الدولي لا سيما الولايات المتحدة الاميركية التي اعربت عن قلقها جراء انتشار الاسلحة النووية في اقل البلدان نمواً وقلقها لعدم وجود قدرة دولية موحدة قادرة على التعامل مع تلك المشكلات فضلاً عن مشكلات النفايات النووية واثرها على البيئة.

يتألف البحث من ثلاث مطالب مهمة ، تناولنا في المطلب الاول اثر البرنامج النووي الهندي على العلاقات الأميركية الهندية حتى عام 1974، وبين المطلب الاول كيف ان المسألة النووية الهندية عدت واحدة من اصعب المشكلات بين الولايات المتحدة والهند.

في حين تطرقنا في المطلب الثاني الى دور رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندي في تحديث البرنامج النووي الهندي حتى عام 1974، اما المطلب الثالث فقد سلط الضوء على الموقف الاميركي من التفجير النووي الهندي في حزيران 1974 والذي اعتبرته الادارة الاميركية نكسة لجهودها في منع الانتشار النووي وتوعدها للهند بان عواقب هذا التفجير سوف تكون كبيرة سواء على النطاق الاقليمي او على المستوى الدولي.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة من رسائل جامعية وكتب عربية واجنبية ووثائق وبحوث وصحف اجنبية للحصول على المعلومات الخاصة والتي اعطت صورة واضحة عن مراحل تطور البرنامج النووي الهندي وموقف الادارة الاميركية من ذلك البرنامج.

المطلب الأول: أثر البرنامج النووي الهندي العلاقات الأميركية الهندية حتى عام 1974

عدت المسألة النووية واحدة من أصعب المشكلات بين الولايات المتحدة الأميركية والهند اذ كانت واشنطن تراقب عن كثب برنامج الهند النووي منذ عام 1950 فقد أولت سياسة الولايات المتحدة الخارجية في ذلك الوقت اهتماماً كبيراً بعدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا لذلك اخذت تشعر بالقلق من توجهات السياسة الهندية الساعية للحصول على التكنولوجيا النووية وقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية مختلف الوسائل لإبعاد الهند عن تلك التوجهات[1].

تبين بأن تلك الادعاءات التي كانت تطلقها الولايات المتحدة الأميركية بشأن انتشار الأسلحة هي ادعاءات للاستهلاك الإعلامي بدليل دعمها لمشروع الطاقة النووية الهندية بموجب اتفاقية عام 1963 وتجهيزه بالمعدات اللازمة بالعمل ولعل السبب في ذلك يكمن في الأوضاع السياسية التي فرضتها الحرب الباردة وتخوف الولايات المتحدة الأميركية من لجوء الهند إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على التكنولوجيا والمفاعلات اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية وهو طلب لا يرفضه الاتحاد السوفيتي تجاه حلفائه مما دفع الولايات المتحدة الأميركية لاحتواء رغبات الهند في ذلك [2].

ويظهر ذلك الاندفاع من لدن الولايات المتحدة الأميركية اتجاه الهند من خلال وثيقة سرية اعدها المفوض فيكتور جيلينسكي[3] رئيس اللجنة التنظيمية النووية بالولايات المتحدة الأميركية[1] والذي أشار

فيها الاى تلقي الهند مفاعلات ووقود نووي من الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاقية للتعاون وقد تم تركيب تلك المفاعلات في منطقة تارا يور بالقرب من بومباي ويرى صاحب الوثيقة بان الهند قد طمحت من خلال تلك المفاعلات ليس لأغراض الطاقة بل انها تطمح لاستخراج معدن البلوتونيوم (Plutonium) منه وهو مادة متفجرة نووية وزعمت الهند ان لها الحق في ذلك بموجب الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الأميركية وبذلك سيكون لها الحق في استخدام البلوتونيوم لأي غرض ترغب فيه سواء كان مدني او عسكري[2] مما شجع الهند بالمضي في برنامجها النووي فضلاً عن شعورها بعدم الارتياح بالتوسع المفرط وغير الطبيعي في القوة العسكرية الباكستانية بسبب المساعدات الأميركية، اذ ادعت الهند بأن المساعدة الأميركية لباكستان تقلل من التفوق العسكري الهندي عليها ومن ثم سيسهم ذلك في احتمالية قيام الباكستان بالعدوان على الهند[3] فضلاً عن ذلك فان الحرب الهندية الصينية عام 1962وما خلفته من نتائج كارثية على الهند وبسبب نشاط الصين في مجال بناء المفاعلات النووية والتي اسفرت عن تفجير القنبلة النووية الصينية عام 1964، والذي طالبت الهند بناءً على ذلك عقد مؤتمر دولي لوضع آلية لحماية الدول التي لا تمتلك تكنولوجيا نووية من تهديد الدول النووية[4] ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية قد عرضت عقد اتفاقية نووية ثانية مع الهند عام 1963 وبناءً على تلك التطورات على الساحة الصينية أقدمت الهند على التوقيع على عقد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية عام 1964 وبموجب تلك الاتفاقية اصبح بإمكان الهند استيراد اليورانيوم المكثف من الولايات المتحدة الأميركية للثلاثين سنة القادمة مما جعل محطة تارابور من أهم المنشآت النووية المتطورة[5] وقد جاءت تلك المساعدات الأميركية للهند في مجال الطاقة النووية فضلاً عن الأبعاد السياسية التي سبق ذكرها بسبب التطمينات الهندية للعالم وللدول الإقليمية على ان الغاية من تلك الأبحاث هو تطوير المستوى الاقتصادي للبلاد وسد النقص في مجال الطاقة التي تعاني منها الهند وقد دأب المسؤولون الهنود على تأكيد تلك الأهداف والغايات السلمية في جميع المناسبات[6] لكن في الحقيقة كان للتفجير النووي الصيني اثر بالغ في سياسة الهند اذ بدأ نقاش كبير للغاية في كل من القطاعين العام والخاص بشأن إمكانية صنع سلاح نووي يهدف إلى إيجاد قوة ردع

ضد الصين، إذ اعتبر الهنود التكنولوجيا النووية بمثابة حقل الغام على الحدود الهندية الصينية[1] لذلك وافقت الولايات المتحدة الأميركية وبطلب من الجانب الهندي على تزويد الأخيرة بمفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور وقد وصلت قدرة تلك المفاعلين الإنتاجية إلى 200 ميكا واط من الكهرباء مع توفير امدادات مستمرة لوقود اليورانيوم منخفض الارتفاع[2] وعند افتتاح المفاعلين اكدت الحكومة الهندية بأن المشروع النووي لأغراض سلمية وفي خطاب القاه رئيس الوزراء الهندي نهرو عام 1963 اكد فيه على الغرض السلمي من المشروع بقوله "**بأن الهند لا تريد استخدام الطاقة الذرية لأغراض تضر بمصلحة البشرية**" وفي الوقت نفسه ابقى الباب مفتوحاً بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية والعسكرية[3].

ومن جانبها فقد اعتمدت الباكستان كثيراً في تسليحها على تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية فقد وافقت الأخيرة في منتصف الستينيات على تزويد باكستان بمفاعل أبحاث نووي صغير من نوع الماء الخفيف بقدرة 5 ميكا واط والذي بدأ تشغيله عام 1965[4]، ويبدوا مما تقدم من خلال تقاطع المعلومات بان تسليح الدولتين من لدن الولايات المتحدة الاميركية إذ قامت الاخيرة بتزويد كل من الهند وباكستان بالسلاح وتكنولوجيا الأسلحة وذلك بسبب استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة إذ حاولت كسب ود ورضا الدولتين لتحقيق مصالحها الاستراتيجية اذ انها رغبت في تسليح الهند كعامل توازن مع الصين وكونها تمثل سوقاً كبيراً لمنتجات الأسلحة الأميركية[5] اما رغبتها بتسليح باكستان فضلاً عن كونها كونها من الأسواق الكبيرة لتصريف منتجات الأسلحة الأميركية فأن أهميتها تكمن لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز جعلها مفتاح الدخول إلى أفغانستان ومنها إلى الاتحاد السوفيتي[6]

تولى شاستري رئاسة الوزراء الهندية عقب وفاة جواهر لال نهرو عام 1964 وفي التاسع عشر من تشرين الأول في العام نفسه دعا إلى اجتماع وزاري من اجل التباحث بشأن البرنامج النووي وخلال الاجتماع طلب شاستري من الدكتور هومي بهابها[7] اقتراح وسائل جديدة وسريعة من اجل استخدام سلمي سلمي للطاقة النووية اذ رأى شاستري ان التفجير الصيني اجبر الهند على رد فعل عملي بدلاً من الكلام ، وفي الرابع والعشرين من تشرين الأول 1964 صرح هومي بهابها قائلاً "**إن الهند لديها قوة ردع ضد**

اقوى هجوم من لدن دولة نووية " ويقصد بذلك بأن الصين لتفجيرها النووي الأول[1] وفي الشأن نفسه اعترف شاستري لدى زيارته بريطانيا في كانون الأول 1964 بأنه يؤمن باستخدام الطاقة للأغراض السلمية لكن هناك ضغط شعبي دعاه للمضي قدماً في البرنامج النووي لا سيما بعد التفجير النووي الصيني إذ اعطى الضوء الأخضر للدكتور هومي بهابها للمضي قدماً في المشروع النووي الهندي إذ صرح قائلاً "**إنه من الواجب على الهند ان تعيد النظر في سياستها النووية بعد ان أصبحت الصين تشكل تهديداً نووياً حقيقياً على الهند**"[2].

المطلب الثاني: أنديرا غاندي ودورها في تحديث البرنامج النووي الهندي حتى عام 1974

شهدت الهند تطورات سياسية جديدة بعد وفاة رئيسها شاه ستري إذ تولت انديرا غاندي رئاسة الوزراء Indira Gandhi رئاسة الوزراء في كانون الثاني 1966 إذ قامت الهند بالاندفاع بقوة نحو تحديث برنامجها النووي وتم تعيين الدكتور فيكرام شارابهاي[3] رئيساً للطاقة النووية خلفاً للدكتور هومي بهابها والذي صرح بالقول "**أن الهند سوف تكون قادرة على بناء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية بجهودها الخاصة قبل السبعينيات وتكون قادرة على انتاج الطاقة النووية**"[4].

وفي خضم تلك التطورات، فقد اختلفت الولايات المتحدة الأميركية خلال تلك المدة فضلاً عن الاتحاد السوفيتي مع الهند بشأن قضية منع انتشار الأسلحة النووية واللتان طالبتا الهند عموماً واندیرا غاندي خصوصاً بالامتناع عن تطوير برنامجها النووي وكذلك التوقيع على معاهدة منع وحظر انتشار الأسلحة النووية لكن انديرا غاندي رفضت الطلب وأبلغت كلاً من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي بانها لن توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[5] وقد بني ذلك الرفض مبني على عدة أمور أمور منها طلب الهند من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي حصولها على ضمانات اكيدة لحمايتها من لدن الحكومتين ضد أي تهديد او هجوم نووي من جانب الصين وهو ما لم تحصل عليه بإجابات مؤكدة[6] وكذلك الأمر الآخر هو عدم التزام الدول الكبرى النووية بسقف زمني للتخلص من أسلحتها النووية بموجب المعاهدة السابقة فضلاً عن أسباب أخرى ان المدة الزمنية بموجب الاتفاقية التي تمنح بها الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية من إنتاج أسلحة نووية هي مدة غير محدودة ولا تحتوي

على سقف زمني وهي بذلك سوف تفقد فوائد حصولها على مصادر الطاقة والأبحاث من خلال تقيدها من امتلاك تلك الأسلحة فضلاً عن السبب الرئيس لرفضها وهو سبب اخر لرفض المعاهدة والتوقيع عليها جاء بعد الحرب الهندية الباكستانية عام 1971 وتبلور المحور الذي تزعمته الولايات المتحدة الأميركية والذي ضم إلى جانبهما كلاً من الصين وباكستان لذلك رأت بأن أي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشأة النووية الهندية سوف يحدد بدقة حجم المخزون الهندي من المواد النووية وهو ما لا تقبله الهند كون ذلك سوف يمنعها من امتلاك المواد النووية[1].

أدت الولايات المتحدة الأميركية دوراً كبيراً في استبعاد الهند لاحتمال اجرائها لاية تجربة نووية ولكنها في الوقت نفسه اكدت على ان ذلك الاحتمال يمكن ان يكون مطروحاً اذا دعت الحاجة اليه وفي السياق نفسه لم تستجب الهند لأية معاهدة حظر لنزع السلاح النووي تستثنى الصين منها[2].

وفي خضم تطورات الحرب الباردة فقد وقعت الولايات المتحدة الاميركية ونظيرها الاتحاد السوفيتي اتفاقية سالت (SALT)[3] في حزيران من العام 1972 وهي اتفاقية خاصة بالأسلحة الاستراتيجية وبالرغم من الترحيب الهندي إلا ان الهند استمرت في خطواتها الرامية إلى الحصول على القنبلة النووية لتضمن لنفسها الغطاء النووي بدلاً من الحاجة إلى احدى القوتين لحمايتها ومن ناحية أخرى للوقوف أمام الصين التي سبقتها بما يقارب عشر سنوات في ذلك المجال عندما فجرت قنبلتها النووية الأولى عام 1964[4]. وفي السياق نفسه فقد علمت الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون في مجال الأبحاث النووية بين الهند وإسرائيل، إذ عمل عدداً من العلماء الإسرائيليين في المفاعلات النووية الهندية وهو الامر الذي كشفته وكالة المخابرات المركزية الأميركية وذلك الأمر لم يكن مؤكداً بالنسبة للولايات المتحدة ولكن عند الإعلان الرسمي عن الرفض الهندي للاتفاقية اصبح الامر حقيقة واضحة، إذ كان على الإدارة الأميركية توضيح موقفها من ذلك الرفض الهندي فقد توالت وسائل الضغط على الإدارة الأميركية لاتخاذ قراراً بشأن الرفض الهندي على توقيع الاتفاقية[5].

أعدت اللجنة التنظيمية النووية في الولايات المتحدة تقريراً في العام 1973 أكدت فيه تلقي الهند مفاعلات جديدة ووقود مفاعلات من الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين

الطرفين وقد نصبت تلك المفاعلات إلى جانب المفاعلات القديمة في تارا بور بالقرب من مومباي وقد انتجت تلك المفاعلات الوقود الذي ترغب الهند في استخراج البلوتونيوم منه وهو مادة نووية متفجرة وفي الوقت الذي ادعت الهند فيه ان لها الحق في استخدام البلوتونيوم لأي غرض تريده بما في ذلك الأسلحة[1] بالرغم من ذلك الادعاء الا ان الولايات المتحدة الأميركية اكدت ان لها الحق في منع الهند من استخراج البلوتونيوم كما ونصت الاتفاقية انه في حال تنصل الهند عن الاتفاقية فأن ذلك يمثل انتهاكاً حقيقياً لاتفاقية التعاون اذا حصل مثل ذلك الانتهاك فعند ذلك تكون الهند قد انتهكت اتفاقية التعاون وعليه فأن من حق الولايات المتحدة الأميركية عند ذلك تعليق شحنات الوقود للمفاعلات النووية الهندية الا اذا اكدت الهند للولايات المتحدة الأميركية على انها ستفي بالتزامها وفي حال عدم التزام الهند ببنود تلك الاتفاقية وعد تقديمها ضمانات بذلك فيمكن للولايات المتحدة الأميركية الغاء الاتفاقية وتسريع استيفاء القروض الميسرة للهند الخاصة بتطوير مفاعل تارابور[2]. بالرغم من توافر المعلومات الاستخبارية عن طبيعة عمل المفاعل ومستوى درجة المواد النووية فيه ودرجة تطورها وبناء على تصريحات المسؤولين الهنود كانت بعيدة عن مسألة امتلاك القنبلة النووية لكن يبدوا بان المعلومات التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية سطحية ولم تستطع اختراق الدائرة الضيقة بشأن مركز عمل المفاعل والمراحل المتطورة التي وصل اليها وربما السبب في ذلك كون الهند استخدمت في صنع قنبلتها مادة البلوتونيوم المصنعة في مفاعل نووي كندي كانت الهند قد استوردته في أواخر الخمسينيات وعملت على تطويره ضمن محطة تورا بور فيما اعتمدت على معالجة مادة البلوتونيوم بالماء الثقيل الذي كانت تستورده الهند من الولايات المتحدة الأميركية ضمن اتفاقية مبرمة بين الطرفين وتلك العملية فاجأت الولايات المتحدة الأميركية بِشأن مسألة التقدم الكبير الذي حققته الهند في مجال الطاقة النووية ولا سيما انها كانت قد حصلت على الماء الثقيل ومن قبله المفاعل على اعتبار انه للأغراض السلمية[3].

وعلى اثر ذلك التطور الذي حصل في مجال البرنامج النووي للهند رفضت الولايات المتحدة الاميركية الطلب المقدم من الهند للحصول على مواد اضافية لتطوير مفاعلها في العام 1973 وفي الوقت نفسه فقد طرحت الولايات المتحدة الاميركية عدداً من القضايا والاسئلة بشأن البرنامج النووي منها ما اذا كانت مادة البلوتونيوم المنفصل في تارابور يحمل خطراً حقيقاً للانشطار الذي تستخدمه الهند في صنع الأسلحة في تارا بور لا سيما بعد ان قامت الهند بتشغيل خمسة مفاعلات للطاقة وهم تارا بور ومحطة راجستان للطاقة الذرية ومحطة مدراس للطاقة الذرية ومفاعلين آخرن في ولاية مدراس وهي عبارة عن

مفاعلات ماء ثقيل ذات تصميم كندي تسمى (كاندو)، في الوقت ذاته كانت مفاعلات تارابور التي صممتها الولايات المتحدة الأميركية قد وصلت عام 1973 إلى مرحلة حرجة لا سيما بعد ان أصبحت تمتلك مواد قابلة لتصنيع عشرات القنابل الذرية[1] وهو ما جعل الولايات المتحدة الأميركية توقف تصدير المواد المطلوبة لإدامة المفاعل الهندي واشترطت شرطين اساسين لضمان إعادة تدفق المواد المطلوبة إلى الهند أولهما: ان تتمتع تلك المواد بحماية واشراف خاص خوفاً عليها من الانتشار والتسرب وثانيهما: صدور توضيح من الحكومة الهندية بشأن سياستها النووية وفي حال تم الاتفاق سوف تستأنف التراخيص واحكام الاتفاقية الأميركية الهندية حول توفير وتصدير المواد المطلوبة مرة اخرى[2] لا سيما ان الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة على وفق الاتفاقية الثنائية بينها وبين الهند منذ العام 1963 والتي نصت على قيام الولايات المتحدة الأميركية بتزويد الهند باليورانيوم المخصب لمفاعلاتها النووية في تارابور طوال عمر ذلك الاتفاق الذي استمر ما يقارب ثلاثين عاماً، الا ان الولايات المتحدة الأميركية اعتمدت في مساومتها للهند على عدد من شروط الإتفاقية التي الزمت الهند بتقديم ضمانات للولايات المتحدة الاميركية والحفاظ عليها فيما يتعلق بالوقود المتوافر اذا لا يمكن إعادة معالجة تلك المواد دون موافقة الولايات المتحدة الأميركية وان اليورانيوم المخصب يستخدم فقط لتلبية احتياجات محطة كهرباء تارابور على سبيل المثال لا يتم استخدامه لأي أغراض أخرى[3]. وجاءت موافقة الهند على الشروط الأميركية على ما يبدوا لاستخدامها كغطاء للاستمرار في تنفيذ برامجها النووي وطمأنة الدول النووية هي للأغراض السلمية فقط [4].

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأميركية من التفجير النووي الهندي عام 1974.

اشارت المعطيات بشان البرنامج النووي الهندي بأن الولايات المتحدة الأميركية كانت على علم بالتعاون بالأبحاث النووية بين الهند وإسرائيل وبأن عدداً من العلماء الإسرائيليين يعملون في المفاعلات الهندية وهو الامر الذي كشفته وكالة المخابرات المركزية الأميركية والذي أكد بانه لم يكن الطموح غير سلمياً لبرنامج الهند النووي وبالسرية المطلقة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لكن عند الإعلان الرسمي عن التفجير النووي في الهند في الثامن عشر من حزيران 1974 أصبح الأمر حقيقياً وواقعياً جعل الإدارة الأميركية مجبرة على توضيح موقفها منه ولا سيما بعد ان توالت وسائل الضغط على الإدارة الأميركية لاتخاذ قرار بشأن التفجير النووي الهندي[5].

وفي خضم تلك التطورات استدعى وزير الخارجية الهندي كيوال سواران سينغ (waran Singh)[1] سفير الولايات المتحدة الاميركية والقائم بالأعمال الأميركية في الهند في صبيحة الثامن عشر من حزيران من العام 1974 لإبلاغه بأن الهند قامت في الساعة الثامنة صباحاً يوم الثامن عشر من حزيران 1974 بتفجير نووي سلمي وقال سينغ انه كان يرغب ان يبلغ القائم بالأعمال الأميركية امام الممثلين الدبلوماسيين الآخرين وانه كان ينفذ تعليمات الحكومة الهندية وأوضح سينغ بان التجربة قامت بها هيأة الطاقة الذرية والغرض منها إبقاء الهند على اطلاع دائم بالتكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية لأغراض مثل التعدين وتحليل التربة وطلب سينغ الا يكون هناك سوء فهم بقوله "**أن الهند تبقى ملتزمة تماماً بمبدأ عدم استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية**"[2]. لكن القائم بالأعمال الأميركية رد على سينغ بأن تلك الاخبار سوف تستقبل بصدمة كبيرة في واشنطن، اذ ان بلاده لا تعتقد انه من الممكن التمييز بين التفجيرات النووية للأغراض السلمية والعسكرية وان مثل ذلك الفعل سوف يؤثر في مسألة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والهند[3].

وكرد اولي على التفجير النووي الهندي قامت وزارة الخارجية الاميركية بأرسال برقية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعربت فيها بشأن الاختبار الهندي بأنه يمثل نكسة لجهود منع الانتشار النووي لا سيما في ضوء التوضيح الأميركي المستمر والمعارض لأجراء أي اختبار نووي من لدن الهند حتى لو كان تحت مسمى سلمي وتوعدت الولايات المتحدة الأميركية بأن عواقب ذلك الاجراء سوف تكون كبيرة سواء على النطاق الإقليمي وامتعاض دول حلف (CENTO) بما فيها باكستان وعلى المستوى الدولي بما في ذلك الدول النووية التي ارتبطت بمعاهدة منع الانتشار النووي، فضلاً عن ذلك فقد أعربت الخارجية الأميركية بأن المشكلة الأكثر الحاحاً هي احتواء رد الفعل الباكستاني التي سببت التجربة قلقاً مشروعاً لديهم الذين سينظرون إلى ان تحول الهند إلى دولة نووية سوف يشكل تهديداً مباشراً لأمن باكستان والتي سوف تكثف جهودها لأحداث تغيير في سياسة الأسلحة لديها[4] .

وفي ظل تلك التطورات فقد وجهت السفارة الاميركية في دلهي إلى السفارة الأميركة في بريطانيا برقية تساءلت فيها "**كلما تعمقنا في التحليلات الفنية العديدة للاختبار الهندي، اصبح الامر اكثر تعقيداً** " إلا أن السفارة وجدت بعض التحليلات والاستنتاجات بشأن خطوة الهند تلك[5] ومنها قصر المعلومات بشأن

عمل المفاعل المقدم من كندا كما اسلفنا سابقاً فضلاً عن اعتراف القائمين عن موضوع تزويد الهند باحتياجات مفاعلاتها من أجهزة ومياه ثقيلة بشأن وجود مشكلة مع الجانب الإسرائيلي (حكومة إسرائيل) والهنود الذين بحسب رأيهم لا يتفقون مع الجانب الأميركي بشأن تفسيرهم لبنود الاتفاقية النووية مع الهند فقد أبدى القائم بالأعمال في السفارة الأميركية في دلهي برأيه بأن الهنود كانوا واضحين في تصريحاتهم لا سيما انديرا غاندي التي أوضحت من العام 1973' صرحت علناً بأن الاستخدامات السلمية تجري دراستها بما في ذلك الجوانب البيئية والجيولوجية للمتفجرات النووية ومن ذلك يتضح ان لا تسوية في حديث الهنود بشأن سياستهم النووية[1].

وبالرغم من التزام الهند بوصف تفجيرها الأول في عام 1974 بأنه تفجير لأغراض سلمية واقتصادية ولكنها في الواقع التزمت بسياسة نووية أكدت فيها قدرتها على تصنيع القنبلة وقد سارت الحكومات الهندية السابقة على ذلك النهج المتمثل في عدم امتلاكها سلاحاً نووياً خشية الثمن الباهض الذي سيترتب عليها دفعه فيما اذا أعلنت ذلك لكن ما دفع حكومة انديرا غاندي لإعلان تجربتها النووية هو راجع لعدة عوامل دولية إقليمية فأما الدولية فقد تمثلت في عدم تحقيق أي تقدم في نزع السلاح النووي العالمي ورفض الدول الخمس النووية الالتزام بجدول زمني لذلك[2]. واما العوامل الإقليمية فتمثلت في دافع المكانة الإقليمية في ظل تنامي القدرة العسكرية الصينية وبروزها كقوة كبرى عالمية تسعى إلى المشاركة في ترتيب منطقة جنوب شرق اسيا مستقبلياً الأمر الذي جعل اتجاه الولايات المتحدة الأميركية يسير لإرساء اطار استراتيجي للأمن في اسيا يتجاهل الهند ويعتمد على الصين الأمر الذي عدته الهند مصدراً لتهديد أمنها القومي ولا يمكن تجاهله، ولعل تلك الأسباب دفعت الهند للتعجيل بإعلان نفسها دولة نووية لها مكانتها في ترتيب أوراق اسيا مستقبلاً[3].

وعلى اثر تلك المواقف من لدن حكومة الهند، بحثت الولايات المتحدة الاميركية عن تأييد دولي لإجبار الهند على تقديم ضمانات بشأن سلمية برنامجها داخل الامم المتحدة وخارجها لتهدئة مخاوف الدول الأخرى ومنع انتشار الأسلحة النووية وعن طبيعة تلك الضمانات في حال حاولت الهند استخدام تلك الأسلحة تجاه دولة أخرى فأن الولايات المتحدة الأميركية سوف تتحرك لمواجهة ذلك التهديد كما أعربت الإدارة الأميركية عن عزمها ارسال وزير خارجيتها كسنجر إلى بكين للتعرف عن قرب على الموقف الصيني حيال البرنامج الهندي والتجربة النووية الهندية[4].

وفي خضم تلك الاحداث استشعرت الباكستان بخطر البرنامج النووي الهندي، ففي حوار جرى بين عزيز احمد وزير الدولة للدفاع والشؤون الخارجية في حكومة باكستان مع وزير الخارجية الأميركي كسنجر عام في 21 ايار 1974 طالب عزيز احمد من الولايات المتحدة الأميركية الضغط على الهند التي تدعي سلمية برنامجها النووي للقبول بحراسة امنية دولية لضمان ان تظل تطوراتهم النووية سلمية[1]، وضمن سلسلة لقاءات بين الجانبين الباكستاني والاميركي، قابل الوزير عزيز احمد الرئيس الأميركي نيكسون في 23 آيار 1974 وأجرى حواراً معه بشأن نوايا الهند المستقبلية في ما يخص برنامجها النووي إذ اعرب عزيز احمد عن تخوفه من نوايا السيدة غاندي وتخوفه من سياسة الاتحاد السوفيتي الذي سيمكنهم من بناء أسلحة نووية في المستقبل القريب[2] ورد نيكسون بأنه ليس في وسع الولايات المتحدة الأميركية في شيء سوى البدء بحوار مع الهنود لا سيما انه لم يكن بالإمكان ثني الهند في الماضي عن سياستها النووية وتأتي أهمية الحوار كونه الأفضل للولايات المتحدة الأميركية ان يكون لها بعض النفوذ عليها بدلاً من ترك الامر للاتحاد السوفيتي ووعد الرئيس نيكسون باستخدام نفوذ بلاده لدى الهند والاتحاد السوفيتي لكبح جماع الهند لا سيما وانها بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في استمرار برنامجها النووي وديمومته ووعد الرئيس نيكسون باستخدام تلك الميزة لتركيز طاقة الهنود في الداخل وليس إلى الخارج[3].

اتسم الموقف الدولي بشان البرنامج النووي الهندي بإدانة الأمم المتحدة للتجربة الهندية من خلال وثيقتها التي اصدرتها في 31 أيار 1974 فقد اعربت فيها عن قلقها جراء انتشار الأسلحة النووية في اقل البلدان نمواً في الوقت الذي لا توجد قدرة دولية موحدة قادرة على التعامل مع تلك المشكلات فضلاً عن مشاكلات النفايات النووية (نفايات البلوتونيوم) واثرها في البيئة وقد عللت وزارة الخارجية الاميركية سبب انتشار الأسلحة النووية في الدول النامية لا سيما الهند كونه راجع إلى أن معظم الدول النووية في العالم تدعم نشاطات تلك البلدان النووية ولا يقتصر ذلك على الولايات المتحدة الأميركية كون ذلك راجع ربما إلى المصالح السياسية الاقتصادية لتلك الدول ان كندا مثلاً دعمت البرنامج الهندي النووي وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي دعم بقوة الصين في برنامجها النووي وهو ما جعل أمر السيطرة عليه امراً شبه مستحيل[4].

لذلك تغيرت العلاقة بعد 18 من أيار 1974 بين الولايات المتحدة الأميركية والهند ولا سيما بعد ان أصبحت اول دولة في العالم تفجر قنبلة نووية ذرية مصنوعة في برنامج مدني سلمي وهو ما دفع كندا

المساعد الرئيس للهند في برنامجها النووي إلى قطع كل علاقاتها التجارية والاقتصادية والنووية مع الهند في حين استمرت الولايات المتحدة الأميركية في توافر اليورانيوم المخصب لمفاعلين في تارابور ولعل الانسحاب الكندي كان مدروساً مع الولايات المتحدة الأميركية كون الأخيرة بدأت ترغب في البقاء على القرب من برنامج الهند النووي من جهة كما كان لانتصار الهند على باكستان في حرب عام 1971 وقيامها بالتجربة النووية في 18 ايار 1974[1]، ومن جهة ثانية قد أثر في تغيير سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الهند وهو ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة النظر في تقديرها لحجم الهند ودورها الإقليمي والعالمي فبدأت تنظر للهند على انها دولة كبرى لها دور خطير في اسيا الأمر الذي عبر عنه الرئيس نيكسون صراحة في تقريره إلى الكونغرس واشارته بالرغبة في بدء حوار مع الهند وبالرغم من استقالته من منصب الرئاسة في 8 آب 1974 على خلفية فضيحة (ووترغيت) الا انه مهد لزيارة كيسنجر للهند في تشرين الأول عام 1974 وابرام اتفاقية لتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية للهند في تشرين الأول عام 1974[2].

وعلى وفق تلك المتغيرات والمعطيات التي شهدتها الساحة الدولية ولا سيما فيما يتعلق في مجال امتلاك الاسلحة النووية، سعت الولايات المتحدة الاميركية إلى اتباع سياسة جديدة تجاه الهند بشأن برنامجها النووي وامتلاكها للأسلحة النووية.

الخاتمة:

رغبت الهند في اثبات وجودها كقوة اقليمية في جنوب آسيا والمحيط الهندي وتطلعها الى ان تكون القوة الاقليمية الكبرى التي تؤثر في حركة السياسة الخارجية للدول المجاورة لاسيما وانها كانت تعاني من العزلة في محيطها الاقليمي بسبب خلافاتها الحدودية مع الصين الدولة النووية والباكستان المدعومتان من قبل الولايات المتحدة الأميركية الامر الذي جعل الهند ترفض الالتزام ببنود الاتفاقية النووية الموقعة مع الولايات المتحدة والتي تضمنت سلمية برنامجها النووي، وهو ما تمخض عنه قيام الهند بأول تفجير نووي لها في حزيران 1974، الأمر الذي انعكس بدوره على طبيعة سياسة الادارة الاميركية تجاه الهند والذي نجم عنه قطع امداد الوقود النووي من المفاعلات النووية الهندية الأمر الذي نتج عنه أزمة سياسية كبرى بين البلدين وتلويح الهند بمناسبات عدة بأنها ان لم تحصل على الوقود النووي من قبل الولايات المتحدة الاميركية فانها سوف تلجأ الى الحصول عليه من دول اخرى وعنت بذ لك الاتحاد السوفيتي.

الهوامش:

(1) نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2000، ص61.

(2) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum of Conversation 29 January 1973, No 104.

(3) ولد عام 1934 في ولاية كاليفورنيا ودرس فيها تخرج عام 1956 من جامعة كورنيل بدرجة البكالوريوس في الفيزياء الهندسية كما وحصل على درجة الدكتوراه في الفيزياء عام 1961 من معهد كاليفورنيا للتكنلوجيا عين عام 1971 مساعداً خاصا لمدير التنظيم في هيأة الطاقة الذرية وفي هذا المنصب لعب دوراً في اعادة تنظيم كبرى لهيئة الطاقة الذرية ومن عام 1972-1973عين مديراً لمراجعة السياسات والبرامج في مكتب التخطيط والتحليل في هيأة الطاقة الذرية ثم عين رئيساً لقسم العلوم الفيزيائية عام 1974 نال عضوية الجمعية الفيزيائية الاميركية والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في شباط 1975. للمزيد ينظر:

Hearing Committee on Environment and public works united states senate ninety-sixth congress first session, serial No 96-H19, 14 June 1979, U.S. government printing office Washington, 1979, P., 1-6.

(4) وهي لجنة مستقلة عن الإدارة الأميركية أنشأت بموجب قانون إعادة تنظيم الطاقة 1974. باعتبارها احدى الوكالتين التي تخلف هيئة الطاقة الذرية الأميركية ودور اللجنة التنظيمية النووية هو حماية الصحة والسلامة المتعلقة بالطاقة النووية وهي تشرف على سلامة المفاعلات وامنها وكذلك تشرف على ترخيص وتجديد المفاعلات والمواد المشعة وسلامة تلك المواد المشعة وإدارة الوقود بما في ذلك التخزين والامن وإعادة التدوير- للمزيد ينظر: نوران طالب وشاش، العلاقات الدولية وتدوير الطاقة النووية السلمية ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاكاديمية العربية في الدنمارك ،2009.

(5) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, 31 January 1973, No 105.

(6) The Director of Central Intelligence, Interagency Memorandum on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 1974, 22 November 1974, No 3405, P.1.

(7) The Director of Central Intelligence, Interagency Memorandum on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 1974, 22 November 1974, No 3405, P.1.

(8) مجموعة باحثين ، الهند كتاب سنوي ، د.ط، مكتب استعلامات الهند، 1978، ص87-88.

(9) ولاء عبد الباقي الرويشدي ، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية، 1983، ص35.

(10) نعيم جاسم محمد وزينب حسن عبد اسود، مراحل تطور البرنامج النووي الهندي 1955-1974، بحث منشور، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 65، حزيران، 2024، ص 637.

(11) عراك تركي حمادي الفهداوي ، المصدر السابق، ص 27.

(12) خولة طالب لفتة وحسام احمد شوقي، المصدر السابق، ص98.

(13) عراك تركي حمادي الفهداوي، المصدر السابق ، ص28.

(14) خولة طالب لفتة وحسام احمد شوقي، المصدر السابق، ص98.

(15) عراك احمد تركي الفهداوي، المصدر السابق، ص28-29.

(16) ولد في 30 آب 1909 وهو عالم فيزياء نووية هندي ومدير مؤسس واستاذ للفيزياء في معهد تاتا للبحوث الأساسية وهو معروف بالعامية الهندية بانه والد البرنامج النووي الهندي كما كان بهابها ايضاً المدير المؤسس لمؤسسة الطاقة الهندية ترو مومباي (AEET) والتي تسمى الان مركز بهابها للأبحاث الذرية على اسمه والتي تعتبر حجر الزاوية في التطوير الهندي للأسلحة النووية التي اشرف عليها بهابها ايضاً كمدير توفي في 24 كانون الثاني 1966 للمزيد ينظر...

Chintamani Desmukha, Homi Jehangir Bhabha, National Book Trust India ,2003.

(17) علي صالح محمد عضيبة، المصدر السابق، ص135-136.

(18) خولة طالب لفته وحسام احمد شوقي، المصدر السابق، ص99.

[19] ولد في احمد اباد سنة 1919 وهو فيزياني هندي وقد عد فيكرام والد البرنامج الصاروخي الفضائي الهندي وينحدر من عائلة غنية عمل بصفته باحثاً في المعهد الهندي للعلوم في بنغالور بعد الحرب العالمية الثانية عاد فيكرام إلى جامعة كامبردج وحصل على شهادة الدكتوراه بالفيزياء النووية وحصل على عدد من الجوائز في العلوم والهندسة واصبح رئيساً للطاقة النووية عام 1966 خلفاً لهومي بهابها توفي في 30 كانون الأول 1971 للمزيد ينظر..

Kalpathi, Vikram A.sara bhai and Rama krishna Ramanthan, selected scientific papers of Vikram Sara bhai 1974, Physical / Research laboratory ,2010.

[20] ولاء عبد الباقي الرويشدي، المصدر السابق ، ص 35-36.

[21] خولة طالب لفتة وحسام احمد شوقي، المصدر السابق، ص 99-100.

[22] المصدر نفسه، ص100.

[23] محمد جمال مظلوم، المصدر السابق، ص97.

[24] المصدر نفسه، ص106.

[25] وهي محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT وكانت على دورتين من المؤتمرات الثنائية والمعاهدات الدولية المناظرة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي-القوى العظمى أبان الحرب الباردة -بشأن قضية الحد من التسلح وانقسمت المحادثات على SALT1وSALT2 وبدأت محادثات سالت الأولى في هلسنكي عاصمة فنلندا في تشرين الثاني 1969 والتي افضت إلى معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية كما شرعت الدولتان العظميان إلى تبني مشروع اتفاقية سالت الأولى 1972 والخاصة بالحد من انتشار الاسلحة المتطورة ولهذا تعد هذه الاتفاقية من اهم الاتفاقيات المتعلقة بالتسلح لأنها وضعت اكبر قوتين نوويتين امام مسؤليتهما تجاه الشرية جمعاء كما انها مهدت الطريق لتوقيع اتفاقية سالت الثانية (SALT 2) والتي وقعت في عام 1979 بين الرئيس الأميركي جيمي كارتر والزعيم السوفيتي برجينييف إلا ان هذه الاتفاقية لم يصادق عليها الكونجرس الأميركي بل رفضها جملةً وتفصيلاً بسبب الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979 اختار ان لا يصدق على المعاهدة رداً على الحرب السوفيتية في أفغانستان للمزيد ينظر: رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال عهد ريتشارد نيكسون 1969-1972، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة البصرة، المجلد 28، العدد الثالث، أيلول، 2021، ص 117؛

Department of State, Foreign Relations of the United States 1979 – 1983, Vol. X (Cold War) 1979 – 1980, Washington.

[26] علي صالح محمد عضيبة، المصدر السابق، ص 135-136.

[27] علي صالح محمد عضيبة، المصدر السابق،ص138.

[28] Gary Milnollin and Robert F .whiff ,Tarapur A Brief for the United states , United States Nuclear Regulatory Commission, 21 June, 1984, P. 1-2.

[29] علي صالح محمد عضيبة، المصدر السابق، ص138.

[30] Gary Milnollin and Robert F .whiff , Op. Cit. ,P. 2.

[31] Gary Milnollin and Robert F .whiff , Op. Cit., P 4.

[32] Richard P.Cronin , South Asia Congressional Research Service : Current Derailments and issues for U.S. Policy Report on Atvip to Pakistan and India, April 8-30 ,1986, No 86-741, June 1986 , P.13.

[33] Eaiprem: Shal ford , Terms of the us Nuclear Supply to India in Islam Abad, New Delhi , Ref; Beijing, 26 August 1980, P.7.

[34] The Director of Central Intelligence, Interagency Memorandum on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 1974, 22 November 1974, No 3405, P.1.

[35] علي صالح محمد عضيبه، المصدر السابق، ص138.

[36] ولد في في مقاطعة البنجاب في الهند في 19 تشرين الأول 1910 وهو من الطائفة السيخية حصل على شهادة الفيزياء برتبة الشرف في حزيران 1930 ثم عمل محاضراً في الفيزياء في كلية ليالبورخالسا ثم درس الحقوق في جامعة لاهور وحصل

على شهادة القانون في عام 1932 وعند استقلال الهند أدى اليمين الدستوري وزيراً للداخلية ودخل في وزارة نهرو وبقى لمدة 23 عاماً فيها وتقلد عدة مناصب منها وزارة الاشغال والإسكان والزراعة عام 1962 والشؤون الخارجية في المدة الأولى من 1964-1966 والمدة الثانية 1970-1974 والدفاع بين عامي 1974-1976 توفي في 30 حزيران 1994 وللمزيد ينظر: حيدر عبد العالي جبر، المصدر السابق ، ص331.

http\\www.sikh-history-com

(37) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6591 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 18 May, 1974, No 161.

(38) The Washington Post (1974); 28 October 1974, Proquest Historical News Papers: The Washington Post, Pg. A1.

(39) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6591 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 18 May, 1974, No 162.

(40) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6602 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 19 May, 1974, No 163.

(41) Losangeles Times(1923-1995); 7 July 1974, Proquest Historical News Papers; Losangeles Times, Pg. H3.

(42) محمد جمال مظلوم ، المصدر السابق، ص 131.

(43) المصدر نفسه، ص 131-132.

(44) F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum of Conversation, 23 May 1974, No 164.

(45) The White House Washington, National Security Decision Memorandum 289, 24 March 1975, No 12998.

(46) R.U.S, Vol E-14, 1973-1976, Memorandum of Conversation Washington, 31 May 1974, No 15.

(47) CIA, The Director of Central Intelligence, Mr. Edwird w. Proctor Deputy Director for Intelligence, Interagency Memorandun on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 22 November 1974, No. 3405.

(48) R.U.S, Vol E-14, 1973-1976, Airgram A-4568 from the Department of State to All Diplomatic Posts ,Washington, 5 June, 1874 , No 16.

(49) Robert F.whipp, chief Information security Adm, Airport prepared for commissioner Victor Gilinsky ,United states Nuclear Regulatory commission, 21 June 1984. No.494, P.2.

(50) Robert F.whipp, Op. Cit., P. 2-3.

مصادر البحث:

أولاً/الوثائق الاجنبية:

1- CIA, The Director of Central Intelligence, Mr. Edwird w. Proctor Deputy Director for Intelligence, Interagency Memorandun on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 22 November 1974, No. 3405.

2- Department of State, Foreign Relations of the United States 1979 – 1983, Vol. X (Cold War) 1979 – 1980, Washington.

3- F.R.U.S , Vol XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, 21 January 1965, No.85.

4- F.R.U.S, Vol E-14, 1973-1976, Memorandum of Conversation Washington, 31 May 1974, No 15.

5- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum of Conversation, 23 May 1974, No 164.

6- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, 31 January 1973, No 105.

7- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Memorandum of Conversation 29 January 1973, No 104.

8- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6591 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 18 May, 1974, No 161.

9- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6591 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 18 May, 1974, No 162.

10- F.R.U.S, Vol E-8, 1973-1976, Telegram 6602 From the Embassy in India to the Department of State and the Embassy in the United Kingdom, 19 May, 1974, No 163.

11- Hearing Committee on Environment and public works united states senate ninety-sixth congress first session, serial No 96-H19, 14 June 1979, U.S. government printing office Washington, 1979.

12- R.U.S, Vol E-14, 1973-1976, Airgram A-4568 from the Department of State to All Diplomatic Posts ,Washington, 5 June, 1874 , No 16.

13- Richard P.Cronin , South Asia Congressional Research Service : Current Derailments and issues for U.S. Policy Report on Atvip to Pakistan and India, April 8-30 ,1986, No 86-741, June 1986.

14- Robert F.whipp, chief Information security Adm, Airport prepared for commissioner Victor Gilinsky ,United states Nuclear Regulatory commission, 21 June 1984. No.494.

15- The Director of Central Intelligence, Interagency Memorandum on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 1974, 22 November 1974, No 3405.

16- The Director of Central Intelligence, Interagency Memorandum on the Defense Capabilities of India, Pakistan and Afghanistan, 1974, 22 November 1974, No 3405.

17- The White House Washington, National Security Decision Memorandum 289, 24 March 1975, No 12998.

ثانياً/ الكتب العربية:

1- علي صالح محمد عضيبة، العلاقات السياسية الامريكية الهندية 1964-1984، ط1، الدار الثقافية لنشر- القاهرة، 2008.

2- مجموعة باحثين ، الهند كتاب سنوي ، د.ط، مكتب استعلامات الهند، 1978.

3- محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الاكاديمية، مصر. 2010.

ثالثاً/ الكتب الأجنبية:

1- Gary Milnollin and Robert F .whiff ,Tarapur A Brief for the United states , United States Nuclear Regulatory Commission, 21 June, 1984.
2- Chintamani Desmukha, Homi Jehangir Bhabha, National Book Trust India ,2003.
3- Eaiprem: Shal ford , Terms of the us Nuclear Supply to India in Islam Abad, New Delhi , Ref; Beijing, 26 August 1980.
4- Kalpathi, Vikram A.sara bhai and Rama krishna Ramanthan, selected scientific papers of Vikram Sara bhai 1974, Physical / Research laboratory ,2010.

رابعاً/ الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- حيدر عبد العالي جبر، سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند 1964-1972، أطروحة دكتوراه – كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2015.

2- نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2000.

3- نوران طالب وشاش، العلاقات الدولية وتدوير الطاقة النووية السلمية ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاكاديمية العربية في الدنمارك ،2009.

4- ولاء عبد الباقي الرويشدي ، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية، 1983.

خامساً/ البحوث باللغة العربية:

1- خولة طالب لفتة، دور الهند في انفصال باكستان الشرقية عام 1971 وموقف الاتحاد السوفيتي منه، بحث منشور، كلية الآداب- جامعة البصرة، 2016.

2- رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي خلال عهد ريتشارد نيكسون 1969-1972، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة البصرة، المجلد 28، العدد الثالث، أيلول، 2021.

3- عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي الباكستاني وابعاده الإقليمية، بحث منشور، مجلة ديالى، العدد 45، 2010.

4- نعيم جاسم محمد وزينب حسن عبد اسود، مراحل تطور البرنامج النووي الهندي 1955-1974، بحث منشور، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 65، حزيران، 2024.

سادساً/ الصحف الاجنبية:

1- The Washington Post (1974); 28 October 1974, Proquest Historical News Papers: The Washington Post.
2- Losangeles Times(1923-1995); 7 July 1974, Proquest Historical News Papers; Losangeles Times.